

انعقاد الدورة الأولى للمجلس الإداري لمؤسسة التعاون الوطني

برسم سنة 2021



ترأست السيدة جميلة المصلي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة يوم الأربعاء 14 يوليوز 2021 أشغال الدورة الأولى للمجلس الإداري لمؤسسة التعاون الوطني برسم سنة 2021.

وفي كلمة لها بالمناسبة، قالت السيدة الوزيرة، إن هذه الدورة تنعقد في سياق يتسم بإطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية، بالموازاة مع الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة الصحية والمقاصة والسجل الاجتماعي؛ وكذلك بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام وكذا بتقديم تقرير النموذج التنموي الجديد.

وذكرت السيدة الوزيرة، أن أشغال هذا المجلس تجري في ظل استمرار الوضعية الوبائية، منوهة بمساهمة التعاون الوطني إلى جانب باقي مكونات القطب الاجتماعي ومختلف المتدخلين الآخرين، في التخفيف من التداعيات السلبية لهذه الجائحة على شريحة واسعة من الفئات في وضعية صعبة، عن طريق حمايتها من خطر العدوى، من خلال الحرص على ضمان السير العادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، والانخراط الميداني في عمليات التكفل بالأشخاص في وضعية الشارع.

كما عبرت عن أملها في أن يشكل هذا القطاع إحدى الرافعات الأساسية للحد من الفقر والهشاشة والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية. مؤكدة على أهمية دعم برامج ومشاريع المؤسسة، وتقويتها، لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات الرعاية والتكفل والمواكبة، وعلى فرص التكوين والتأهيل والإدماج.

كما دعت إلى الاستمرار في التعبئة لإنجاح المراحل المقبلة في هذه الظرفية الاستثنائية، مع استحضار الروح الوطنية لخدمة البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

بعد ذلك تتبع المجلس عرضا للسيد المهدي وسمي مدير التعاون الوطني، تطرق فيه لحصيلة عمل المؤسسة وحساباتها برسم سنة 2020 وكذا الإكراهات المالية التي تواجهها، كما تم عرض تقرير مراقب الدولة برسم سنتي 2018 و2019 على أنظار أعضاء المجلس.

وبعد مناقشة مستفيضة، صادق المجلس الإداري على حصيلة عمل المؤسسة وحساباتها برسم سنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات مدقق الحسابات، كما أوصى بتسريع المصادقة على عقد البرنامج بين الدولة ومؤسسة التعاون الوطني.